الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4515 | الإثنين | 14 شعبان 1444 هـ | 6 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

دفع المبالغ الأعلى يكون عن طريق الـ"كي نت"

الناهض: منع التعاملات النقدية لأكثر من 10 دنانير بنشاط الصيدليات الأهلية

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض قرارا وزاريا يقضي بمنع التعاملات النقدية للمبالغ التي تزيد عن 10 دنانير لنشاط الصيدليات الأهلية وذلك اعتبارا من أمس الأحد.

وذكرت (التجارة) في بيان صحافي أن القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2023 يلزم الصيدليات الأهلية وغيرها من الخاضعين لقطاع الرقابة الدوائية باقتصار وسيلة الدفع عن طريق الـ(كي نت).

وأوضحت أن المادة الأولى من القرار بينت أن وسيلة الدفع بتلك الطريقة تكون للمبالغ التي تفوق قيمتها عشرة دنانير على أن يكون الدفع النقدي للمبالغ الأقل من ذلك عند إجراء أي عملية بيع.

وأفادت بأن المادة الثانية من القرار تنص على أنه يجوز للجهة الرقابية أن تفرض واحدا أو أكثر من التدابير والجزاءات المنصوص عليها في القوانين والقرارات ذات الصلة.

وفي السياق ذاته ذكرت وزارة الصحة في بيان لها أنها تقدمت بطلب لوزارة التجارة بشأن اعتماد إلزام كافة الصيدليات الأهلية باقتصار وسيلة تلقي قيمة مبيعاتها عن طريق الـ(كي نت) للمبالغ التي تزيد عن 10 دنانير وفق القوانين والقرارات الصادرة بهذا الشأن وذلك في إطار تنظيم وضبط مسار عمل صيدليات القطاع الأهلي.

وزير التجارة والصناعة مازن الناهض

بدعم "العملة والودائع"

«المركزي»: أصول الكويت الأجنبية عند أعلى مستوى في 8 أشهر

للشهر الثالث على التوالي ارتفعت الأصول الاحتياطية الرسمية للكويت بنهاية شهر يناير 2023 لتصل إلى أعلى مستوى في 8 أشهر (منذ مايو 2022)؛ بدعم عامل بند العملة والودائع في الخارج فقط.

وحسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، بلغت قيمة الأصول الاحتياطية في يناير الماضي 14.811 مليار دينار (48.377 مليار دولار)، بارتفاع 6.58 % مقابل 13.896 مليار دينار (45.388 مليار دولار) في يناير 2022.

كما نمت الاحتياطات الرسمية للكويت على أساس شهري بنحو 0.22 %؛ إذ كانت تبلغ في شهر ديسمبر 2022 نحو 14.779 مليار دينار (48.272 مليار دولار).

يذكر أن تلك الاحتياطات لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار، ولكنها تعد الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة.

وحسب بيانات معهد صناديق الثروة السيادية فإن الصندوق الكويتي الذي تديره الهيئة يملك أصولاً بـ750 مليار دولار، ويحتل المرتبة الرابعة عالمياً والثانية عربياً عقب صندوق أبوظبي للاستثمارات.

وساهم في النمو السنوي للأصول الرسمية بحسب "المركزي" ارتفاع بند العملة والودائع في الخارج فقط في يناير 2023 بنحو 7.72 % إلى 13.157 مليار دينار، علماً بأنه كان يبلغ 12.214 مليار دينار في الشهر نفسه من العام السابق، مع نموه شهرياً بـ0.23 %.وكشفت الإحصائية مواصلة القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية "بنك الكويت المركزي"، وتحتفظ به كأصول احتياطية.

كما استقر بند أوراق مالية في الخارج الذي يشمل الأوراق المالية عالية السيولة وحقوق الملكية وأدوات الدين القابلة للتسويق عند 47.4 مليون دينار.

وفي المقابل، تراجع بند حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.98 % عند 1.340 مليار دينار، مقابل 1.367 مليار دينار في يناير 2022، فيما استقر على أساس شهري.

وتعرف أصول السحب الخاصة على أنها أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق.

وبلغ وضع الاحتياطي لدى الصندوق في يناير الماضي 234.7 مليون دينار، بانخفاض 0.76 % عن مستواه في الشهر ذاته من 2022 البالغ 236.5 مليون دينار، رغم نموه شهرياً بـ0.99 %.

يذكر أن بند وضع الاحتياطي لدى الصندوق يشمل أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، وأي مديونية على صندوق النقد الدولي تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي.

تزامناً مع نمو 8 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا

مؤشرات البورصة «تتباين».. و«العام» يرتفع 32.9 نقطة

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة في ختام تعاملات أمس الأحد؛ تزامناً مع نمو 8 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 32ر9 نقطة ليبلغ مستوى 7319ر80 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر45 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 10ر19 نقطة ليبلغ مستوى 5550ر95 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر18 في المئة من خلال تداول 49ر6 مليون سهم عبر 2253 صفقة نقدية بقيمة 6ر2 مليون دينار (نحو 18ر7 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 48ر13 نقطة ليبلغ مستوى 8171ر58 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر59 في المئة من خلال تداول 50ر9 مليون سهم عبر 3095 صفقة بقيمة 14ر9 مليون دينار (نحو 45ر14 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 4ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5718ر68 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر07 في المئة من خلال تداول 44ر9 مليون سهم عبر 1906 صفقات نقدية بقيمة 5ر9 مليون دينار (نحو 17ر8 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول في تلك الأثناء 21.17 مليون دينار، وزعت على 100.59 مليون سهم، بتنفيذ 5.35 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة نمو 8 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 3.49 %، بينما تراجع 3 قطاعات يتقدمها الطاقة بـ 1.43 %، فيما استقر قطاعان آخران.

وتصدر سهم "أركان" القائمة الخضراء بـ7.14 %، بينما جاء "الأولى" الأكثر انخفاضاً بـ10 %.

وبشأن الأنشط تداولاً؛ تصدر "بيتك" المرتفع 0.58 % السيولة بـ 3.24 مليون دينار، بينما تصدر "استهلاكية" الكميات بـ 16.93 مليون سهم.

جلسة متباينة للبورصة

ترمز لعمق تاريخي واقتصادي متجذر على مدى 7 عقود

منحوتة «الوطني» تؤرخ مرحلة نهضة الكويت الحديثة

لقطة تذكارية للمسؤولين مع مطر بن لاحج

كشف بنك الكويت الوطني عن منحوتة " السفينة والشراع "، وهي عمل فني استثنائي للفنان التشكيلي والنحات الإماراتي مطر بن لاحج تؤرخ لمرحلة نهضة الكويت الحديثة.

وتم الكشف عن التحفة الفنية الجديدة في حفل مميز عُقد في المقر الرئيسي للبنك بحضور رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وحشد كبير من الموظفين.وستكون المنحوتة الواقعة في الساحة الرئيسية لمقر البنك، بمثابة تكريم لتاريخ البنك وقيمه والتزامه بخدمة المجتمع بمناسبة مرور 70 عاماً على التأسيس. كما تشكل رمزاً لماضي البنك وحاضره ومستقبله، ومساهمته الفاعلة في نهضة الكويت وتعكس رسالة البنك السامية في تمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق أحلامهم المالية.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر:" تجسد هذه التحفة الفنية بعداً تاريخياً واقتصادياً متجذراً على مدى 7 عقود من تاريخ الكويت الاقتصادي والمالي".

وأكد الصقر على أنه وبينما نتطلع إلى المستقبل تمثل هذه المنحوتة تذكيرًا بفخر ماضينا ومنارة لنمونا ونجاحنا المستمر كما أنها تشكل علامة فارقة أخرى تؤكد ريادتنا وتميزنا في الكويت. وأضاف الصقر قائلاً: "نحن فخورون بأن تكون هذه القطعة الفنية الجميلة جزءًا من تراثنا يعبر عن قصة نجاح ملهمة للأجيال القادمة لكيان وعلامة مصرفية مرموقة في المنطقة والعالم".

"اللؤلؤ والمحار"

ويتميز تصميم " السفينة والشراع "بأنه مبنيٌ على التوازن البصري، وهو ما يعطي جمالية للعمل الفني. فقد استطاع بن لاحج أن يحاكي جمالية المقر الرئيسي للبنك –الذي اعتمد بهندسته شكل "اللؤلؤ والمحار" – حيث قام بن لاحج بتصميم عدة سفن في سفينة واحدة وأشرعة يظهر شكلها في جهة من الجهات. وتحاكي منحوتة "السفينة والشراع" تاريخ بنك الكويت الوطني وما شهدته مرحلة التأسيس من قفزة نوعية في عمر الكويت والمنطقة الاقتصادي، لتتكرس حينها مرحلة التحرر الاقتصادي التي مهدت لاحقاً للاستقلال السيادي التام، ونشأة بنك الكويت الوطني كأول مصرف وطني وأول شركة مساهمة في الكويت ومنطقة الخليج.وقد لجأ بن لاحج إلى "حرف مطر" وهو الحرف العربي الذي يشكّل بصمته الخاصة، فاستخدمه تكريماً لمؤسسي بنك الكويت الوطني، وهم كوكبة من الرعيل الأول الكويتي الذين راهنوا على تأسيس مصرف وطني ينبع من ثقافتهم ويأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم ويخدم مصالحهم الوطنية. فأعاد بن لاحج إحياء أسمائهم على الأشرعة مستعيناً بالمرسوم الأميري المؤرخ في 19 مايو 1952، والذي ذكر أسماءهم ممهوراً بتوقيع المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح.

لإطفاء الخسائر المتراكمة

«بيان للاستثمار» توافق على تخفيض رأس المال 31 في المئة

وافق مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار القابضة، على خفض رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 31.35% عن طريق إطفاء الخسائر المتراكمة على الشركة البالغ قيمتها 10.46 مليون دينار، كما في 31 ديسمبر 2022.

وأشارت الشركة، في بيان لبورصة الكويت أمس، إلى تخفيض رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 33.36 مليون دينار موزعاً على 333.63 مليون سهم، إلى 22.90 مليون دينار، موزعاً على 229.02 مليون سهم، ورفع التوصية للجمعية العامة لمناقشتها والموافقة عليها.

ويشمل المقترح أن يتم التخفيض لإطفاء الخسائر المتراكمة عن طريق إلغاء 104.60 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وبنسبة قدرها 31.35% من رأس المال.

ووافق مجلس الإدارة على اعتماد جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للموافقة أيضاً على تعديل المادة 6 من عقد التأسيس، والمادة 5 من النظام الأساسي المتعلقة برأس المال تبعاً لذلك.

يذكر أن عمومية "بيان" قد وافقت في سبتمبر 2022، على تخفيض رأس المال المصدر والمصرح به من 40.05 مليون دينار موزعاً على نحو 400.52 مليون سهم، والمدفوع من 39.67 مليون دينار إلى 33.36 مليون دينار موزعاً على 333.63 مليون سهم.

وكانت خسائر الشركة قد بلغت في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي 838.38 ألف دينار، بارتفاع 193% عن مستواها في الفترة المناظرة من عام 2021 البالغ 286.06 ألف دينار.